14
الاقتصادي
العدد (2312)
السنة التاسعة - الخميس
(24) تشرين الثاني 2011

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

هيئة استثمار البصرة تطالب بتخصيص جزء من البترودولار لتنفيذ المشاريع.. ومجلس المحافظة يعترض

□ البصرة/ متابعة المدى الاقتصادي

قال نائب رئيس هيئة الاستثمار في البصرة حيدر علي فاضل لـ"السومرية نيوز": إن "الهيئة اقترحت على الحكومة المحلية خلال المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في البصرة تخصيص جزء من أموال البترودولار لإنفاقه من قبل الهيئة على تنفيذ مشاريع استثمارية صناعية كبيرة"، موضحاً أن "بعض الدول لديها تجارب ناجحة في هذا المجال، ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة ، التي تمتلك حكومتها شركة دبي العالمية القابضة، وهي من أكبر الشركات العربية".

واضاف فاضل أن هيئة الاستثمار لن تكون طرفاً منافساً أو مزاحماً للقطاع الخاص في حال موافقة الحكومة على المقترح، مشيراً الى أن فرص الاستثمار في المحافظة متاحة للجميع"، والحكومة المحلية عاجزة عن صرف تخصيصات المحافظة بالكامل مبيناً انه من الأفضل توظيف بعض الأموال في تنفيذ مشاريع استثمارية بعد وضع تشريع محلي لهذا الغرض".

من جهته، قال نائب رئيس مجلس البصرة أحمد السليطي لـ"السومرية نيوز": إن "تخصيصات البترودولار هي أقل مما تستحق المحافظة بكثير، ونحن نطالب بتخصيص ٣٪ من إيرادات النفط المنتج والمصدّر من خلال البصرة دولار بدلا عن كل برميل".

واضاف السليطي أن "أموال البترودولار وجدت لتحسين الخدمات، وليس لانفاقها على مشاريع استثمارية"، معتبراً أن "الاستثمار لا بد من أن يُدار من قبل القطاع الخاص وليس الحكومة".

الى ذلك قال محافظ البصرة خلف عبد الصمد: إن الحكومة المحلية تعاني بشدة من احتكار بعض الوزارات للصلاحيات، لافتاً الى انها تؤثر سلباً على تنفيذ المشاريع الخدمية".

واضاف عبد الصمد :حان الوقت للتخلص من المركزية عبر منح الحكومات المحلية صلاحيات واسعة تمكنها من توفير الخدمات للمواطنين".

وحصلت محافظة البصرة في العام الحالي نتيجة تطبيق مشروع (البترودولار) للعام الثاني على التوالي على أضخم موازنة مالية في تاريخها، بلغت ترليون و ١٣٠ مليار دينار، إضافة إلى مبلغ ٦٨٨ مليار دينار مدور من موازنة العام الماضي، فيما من المتوقع أن تحصل المحافظة في العام المقبل ٢٠١٢ على موازنة إجمالية تبلغ ترليون و ٥٨٠ مليار دينار.

ويقضي مشروع (البترودولار) بتخصيص دولار واحد للمحافظات المنتجة للنفط عن كل برميل نفط ينتج في حقولها، ودولار عن كل برميل نفط خام يكرر في مصافيها، إضافة إلى دولار واحد مقابل استغلال كل ١٥٠ مترا مكعبا من الغاز الطبيعي، فضلا على تخصيص ٥٪ من إجمالي الإيرادات المتحققة من المنافذ الحدودية (البرية والجوية والموانئ)، وبما أن البصرة أكثر المحافظات انتاجاً للنفط، وتمتلك ٥٩٪ من إجمالي احتياطات العراق النفطية بواقع ٦٧,٩ مليار برميل، وتضم أكبر خمسة حقول نفطية في البلاد هي: الرميلة الشمالية والرميلة الجنوبية ومجنون وغرب القرنة والزبير، فإن إيراداتها من البترودولار تبلغ نحو ٦٠ مليون دولار شهرياً، و ٧٢٠ مليون دولار سنوياً.

يذكر أن إنتاج العراق من النفط الخام ارتفع قبل أسابيع قليلة لأول مرة منذ عام ٢٠٠٣ إلى ٢,٩ مليون برميل يومياً، ومن المقرر أن يرتفع سقف الإنتاج إلى ثلاثة ملايين برميل في الشهر المقبل، وغالبية تلك الكميات مستخرجة من حقول البصرة التي تنتج حالياً ما لا يقل عن ١,٩ مليون برميل يومياً، فيما كان مجمل إنتاج العراق لا يتجاوز ٢,٥ مليون برميل في العام الماضي، ومعظم كميات النفط المنتجة من حقول المحافظات الجنوبية تصدّر بواسطة ناقلات بحرية أجنبية من خلال ميناءي البصرة (البكر العميق) والعمية العائمين، وهما يقعان في خوري العمية والخفجة ضمن نطاق المياه الإقليمية العراقية ويضخ لهما النفط عبر أنابيب بحرية تتصل بمستودعات خزن ساحلية تقع في قضاء الفاو.

مدير المصارف الأهلية يطالب بإيجاد خطة عمل جديدة للمصارف

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

طالب مدير رابطة المصارف الأهلية عبد العزيز حسون بايجاد خطة عمل جديدة للمصارف من اجل تطويرها، مؤكداً في الوقت ذاته أن السياسة المصرفية في العراق غير واضحة وبحاجة الى إعادة النظر بها.

وقال حسون بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): أن جميع المؤشرات ونتائج أعمال المصارف تبين الضرورة الملحّة لإيجاد خطة عمل جديدة تتماشى مع التطور التكنلوجي الحديث، في سبيل تطوير عمل المصارف سواء الحكومية او الخاصة.

واضاف حسون: أن السياسة المصرفية المتبعة حالياً في المصارف غير واضحة وتحتاج الى إعادة النظر في كثيرمن اجراءاتها المتضاربة مما تؤدي الى ضياع الوقت والجهد وتجميد الاموال للمصارف العراقية كونها تعتبر القلب النابض لكل نظام اقتصادي في العالم.

ولفت الى ضرورة المساواة ما بين المصارف (الحكومية والخاصة) وتشديد المتابعة والمراقبة على عمل المصارف وعلى الأموال التي تمتلكها كون ما تشير البيانات الى أن هناك فائضا ماليا كبيرا للمصارف معطلا وغير مستثمر.

خبير اقتصادي يدعو إلى تفعيل القطاعات الاقتصادية المحلية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

عزا الخبير الاقتصادي باسم جميل أسباب زيادة أسعار المواد الغذائية محلياً الى زيادة أسعارها في الأسواق العالمية، مؤكداً أن العراق مرتبط بالاسواق العالمية ويتأثر بها.

وقال جميل بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن السبب الرئيس لزيادة أسعار المواد الغذائية في العراق يعود الى شحة المنتوج الغذائي العالمي وقلة الأراضي الزراعية وتحويل جزء من المواد الغذائية الى وقود حيوي ما أدى الى ارتفاع أسعارها عالمياً.

واضاف جميل : أن الأسواق المحلية مرتبطة وبشكل رئيس بالإسواق العالمية واي تغيير يطرأ عليها فأنها تؤثر على المحلية لان العراق هو جزء من العالم، مبيناً: ان العراق ما زال يعتمد على الاستيراد الخارجي للمواد الغذائية كونه يفتقر للمنتوج المحلي.

ودعا جميل الى ضرورة تفعيل القطاعات الاقتصادية المحلية الزراعية والصناعية من اجل توفير السلة الغذائية المحلية للمواطن كي تتم السيطرة على أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية.. واشار الى ان المنتوج المحلي زراعي كالمحاصيل الستراتيجية والخضر وغيرها إضافة الى منتوج صناعي يحمي العراق من الأزمات الاقتصادية التي يشهدها العالم كون إيراد العراق ما زال معتمدا على النفط ولا يوجد إنتاج محلي آخر ينافسه.

وانتقد الخبير الاقتصادي عمل بعض المنافذ الحدودية العراقية كونها تأخذ رسوما كمركية عالية ولاسيما منفذ "طريبيل" الحدودي فأنهم يأخذون رسوما كمركية لسيارات الحمل (٣٠٠٠) دولار بدلاً من (١٥٠٠) دولار وهذا ما يجعل تأخر المواد الغذائية يزيد أسعار المواد في الأسواق المحلية.

الإعمار والإسكان: إنجاز ٦ مشاريع جديدة للطرق والجسور في كربلاء

□ بغداد/ وكالات

قال وزير الاعمار والاسكان محمد صاحب الدراجي: ان الوزارة أنجزت ستة مشاريع جديدة للطرق والجسور في محافظة كربلاء.

وذكر بيان للوزارة امس عن الوزير : ان تشكيلات الوزارة انجزت ستة مشاريع جديدة خاصة بالطرق والجسور في محافظة كربلاء ، والاستمرار بالاشراف على عدد من المشاريع من قبل الهيئة العامة للطرق والجسور.

واضاف الدراجي إن المشاريع التي تم إنجازها من قبل الهيئة هي مشاريع صيانة طريق (الحر . الكمالية) بطول (١٦،٥) كم وبكلفة (١،٧٨٧) مليار دينار وصيانة طريق (كربلاء . المسيب . الحصوة) بكلفة (١،٨٩٣) مليار دينار وصيانة الطريق الموازي لنهر الهندية بطول (٧،٥) كم وبكلفة (١،٢٨٢) مليار دينار وصيانة طريق (شط الله . آل جباس) بطول (١٠،١٥٠) كم بكلفة (١،٠٩٣) مليار دينار.

واشار كذلك الى انشاء جسر المسيب الثاني ومقترباته بكلفة (١٠،٤٢٤) مليار دينار وقد نفذ الجسر من قبل شركة المعتصم العامة للمقاولات الانشائية احد تشكيلات الوزارة، كما تم انجاز مشروع انشاء طريق مدرسة الحكمة بطول (٥،٥) كم وبكلفة (٢،٠١١) مليار دينار وتم تنفيذه من قبل شركة آشور للمقاولات التابعة للوزارة.

انخفاض مؤشر سوق الأوراق المالية

□ بغداد/ وكالات

انخفض مؤشر سوق العراق للأوراق المالية في جلسة امس الأربعاء بنسبة ٠,٧٥ بالمئة مسجلاً ١٢٢,٦٥ نقطة.

وذكرت نشرة السوق جرى خلال الجلسة تداول أسهم ٤٠ شركة مساهمة من اصل ٨٥ شركة مدرجة الكترونياً ، ارتفعت أسعار أسهم ٨ شركات ، وانخفضت أسعار أسهم ٢٠ شركة منها ، فيما حافظت ١٢ شركة على أسعار أسهمها.

مبينة تجاوز عدد الأسهم المتداولة في جلسة اليوم ٦٠٧ ملايين سهم بقيمة ٩١٣ مليون دينار ، تحققت من خلال تنفيذ ٤٧٣ عقد تداول. وأضافت النشرة، شهد القطاع المصرفي تداول أسهم ١١ شركة ، انخفضت أسعار أسهم ٦ شركات ، فيما حافظت ٥ شركات على أسعار أسهمها ، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة لها ٣٨٢ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٤٥٧ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٥٧ عقد تداول. وتابعت، شهد القطاع الصناعي تداول أسهم ١٢ شركة ، انخفضت أسعار أسهم ٤ شركات ، وارتفعت أسعار أسهم شركة واحدة، فيما وحافظت ٧ شركات على أسعار أسهمها ، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة للشركات الصناعية ١٩٢ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٢٨٧ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٨٦ عقد تداول.

وأوضحت النشرة، شهد قطاع الفنادق تداول أسهم ٤ شركات ، انخفضت أسعار أسهم شركة واحدة ، فيما حافظت شركتان على أسعار أسهمها ، وانخفضت اسعار اسهم شركة واحدة ، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة لقطاع الفنادق ٤ ملايين سهم بقيمة تجاوزت ٢٧ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٥ عقد تداول.

خبير نفطي: النهوض بقطاعات الطاقة يتطلّب استثمارات ضخمة

□ بغداد/ وكالات

قال الخبير النفطي مصطفى المالكي: إن دعم وتعزيز وسائل استخدام مصادر الطاقة التقليدية يتطلب تأمين استثمارات كبيرة ومتواصلة في البنية التحتية اللازمة لإنتاجها.

وأضاف المالكي لـ(للوكالة الاخبارية للانباء): يجب وضع سياسات وحوافز متنوعة وضمان الدخول في شراكات متكاملة بين القطاعين الخاص والعام، مع بقاء الدور الحكومي المؤثر على الظروف السائدة في السوق من اجل تبني ونشر تكنولوجيا مصادر الطاقة الأكثر نظافة وكفاية.

وتابع : ان الدور الحكومي لا يقتصر على نشر استخدام تقنيات الطاقة المتجددة عند هذا الحد وإنما يستمر ليصل إلى تشجيع الاستثمارات وتنشيط عمليات التعلم بين الأطراف كافة ، مبيناً أهمية تقليص كلف مصادر الطاقة وإدخال تحسينات على جودة المنتجات وخلق قدرة أكبر لدى أقطاب السوق على إنتاج واستخدام تقنيات بكلف اقل.

سامي الأعرجي: البيئة الاستثمارية أصبحت ناضجة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أكد رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سامي الأعرجي أن توافد الشركات الى البلد بأعداد كبيرة في المؤتمرات الاقتصادية والمعارض، يعد دليلا واضحا على توفر الظروف المناسبة للعمل في البلد برغم وجود بعض المشاكل. وأضاف الأعرجي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): أن البيئة الاستثمارية أصبحت ناضجة والمشاريع الستراتيجية الكبرى معلنة عبر الخارطة الإستثمارية في عموم الهيئات الاستثمارية لجميع المحافظات، لافتاً الى وجود تعهدات من قبل الجهات الحكومية لتوفير الحماية القانونية والأمنية للشركات الاستثمارية والتنموية التي ستنفذ المشاريع في العراق. وتابع الاعرجي :على الشركات الاستثمارية الوقوف عند المشاريع الاستثمارية المعلنة في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة وقطاع الخدمات والبنى التحتية وغيرها من القطاعات المهمة، مشيراً الى أن الهيئة الوطنية للاستثمار تواصل دعوة الشركات العالمية للعمل.. الى ذلك دعت هيئة الاستثمار في محافظة صلاح الدين، ، إلى تسهيل الإجراءات المتبعة لدخول المستثمرين المتعاقدين معها أو الراغبين باستكشاف الفرص المتوفرة، فيما انتقدت ما أسمته بـ(الازدواجية) في التعاطي مع المحافظات.

وقال رئيس الهيئة جوهر الفحل لـ"السومرية نيوز": إن "منح سمة الدخول للمستثمرين الذين يعملون في المحافظة أو الراغبين في تنفيذ مشاريع فيها يعد من أبرز المعوقات التي تقف أمام تنمية قطاع الاستثمار". وأضاف الفحل: أن "من أبرز المعوقات أيضاً تعطيل منح إجازات تخصيص الأراضي حيث تواجه خطوة ترويج المعاملات عقبات كثيرة وروتيناً قاتلاً: الأمر الذي يدفع بالعديد من الشركات إلى العزوف عن تنفيذ المشاريع".

وأشار الفحل إلى أن "صلاح الدين شهدت إطلاق خمسة مشاريع كبرى خلال الفترة الماضية، كما كانت تخطط للمباشرة بمشاريع أخرى لكنها تراجعت بسبب التعقيدات الإدارية".

و لفت الفحل إلى أن "الدوائر المختصة لا تتعامل مع الطلبات التي تقدمها محافظة صلاح الدين بالطريقة نفسها التي تتعامل فيها مع محافظات أخرى"، مؤكداً أنه "هناك ازدواجية وتمييز في التعاطي".

يذكر أن هيئة استثمار صلاح الدين شخصية معنوية مستقلة تسعى إلى توفير المناخ الملائم للاستثمار، كما تتولى تنظيمه وتوثيقه وتطويره، وقد وضعت على خريطتها الاستثمارية الجديدة نحو ١٤ مشروعاً، ثمانية منها معامل للطابوق.

مزارعون يحذّرون من خطورة غزو المحاصيل المستوردة

□ كربلاء/ وكالات

طالب عدد من المزارعين في محافظة كربلاء الحكومة بايجاد حلول فورية للسيطرة على زيادة دخول المنتجات الزراعية للبلاد كونها تضعف من قيمة المنتج المحلي .

وقال احد المزارعين : إن المنتجات الزراعية المستوردة أثّرت على المنتج المحلي بشكل كبير، وعن المحاصيل المستوردة يقول سبحان: محصول الطماطم اغرق السوق في كربلاء، مبينا انه يعمل على انتاج الطماطم لكن المنتوج المستورد طغى على المحلي.

واضاف نحن كمزارعين نحتاج إلى دعم كبير من خلال تشجيع الفلاحين على الزراعة، لا بدّ من منع دخول المستورد لكي لا يؤثر على البضاعة المحلية، منوّها الى ان الكثير من أصحاب المزارع اضطروا الى بيع محاصيلهم بأقل سعر من تكلفتها الأصلية مؤكدا ان هذه خسارة تقتل وتهدد الزراعة. وعلى الرغم من أن مساحات شاسعة من أراضي العراق صالحة للزراعة إلا انه يُصنف كأحد أكبر المستوردين للمحاصيل الزراعية وبخاصة القمح.

وقال مزارع آخر: ان الحكومة لم تسيطر حتى على المنافذ الحدودية فهناك دخول مستمر للمحاصيل الزراعية وخاصة من سوريا وتركيا وإيران.و استمرار هذا الأمر يعني خسارة لنا .

من جهته قال عضو اللجنة الزراعية بمجلس النواب فؤاد الدوركي : هناك العديد من المشاكل التي يعاني منها العراق ومحافظة كربلاء بالخصوص، ومنها السماح بدخول المحاصيل الزراعية إلى البلاد.

واضاف الدوركي : وجدنا خلال جولاتنا ضخا كبيرا لهذه المحاصيل في السوق المحلية وبالتالي انخفاض أسعار المنتج المحلي إلى ما دون تكلفته الأصلية وتكبد المزارعين خسائر مالية باهظة.وتابع: بسبب المنتج المستورد انخفض سعر الطماطم إلى ١٥٠ دينار عراقي للكيلوغرام وهي تكلف المزارع ٢٥٠ دينارا وهذه خسارة كبيرة تؤثر على الزراعة المحلية، مؤكداعلى أهمية وضع سياسة زراعية واضحة وثابتة ومنها منع دخول المحاصيل الزراعية من خارج العراق والاعتماد على الاكتفاء الذاتي للمنتج المحلي لكل محافظة. واشار الى وجوب دعم الفلاح العراقي أيضا وذلك بتخفيض أجور الأسمدة والوقود اللازمة في الزراعة وإمكانية طرحها إلى السوق بأسعار تناسب المستهلك العراقي ولا تضر بالمزارع.